j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change

Raghad Hammad Raja

College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq.

raghad.hammad@nahrainuniv.edu.iq

Abstract Legislation is an essential tool for achieving development in any society. It provides the legal framework to stimulate economic and social growth, protects the rights of individuals and companies, and creates a sustainable environment for business and investment. Achieving development, improvement and equal educational opportunities in Iraq is achieved through development and legislation. Quality education contributes to building and strengthening the social and economic structure of Iraq, developing the capabilities of young people and their participation in the labor market, which helps to reduce social disparities and enhance justice in society.

10.36371/port.2024.special.38

Keywords: *Development, education, upbringing, legislation.*

نحو تحقيق جودة وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق: دور التنمية وتشريع القوانين في تحقيق التغيير المطلوب

رغد حماد رجه

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد، العراق .

الخلاصة:

ان التشريع أداة أساسية لتحقيق التنمية في أي مجتمع. فيوفر الإطار القانوني لتحفز النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويحمي حقوق الأفراد والشركات، وخلق بيئة استدامة للأعمال والاستثمار. ان تحقيق تطور وتحسين وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق عن طريق التنمية وتشريع القوانين، فجودة التعليم يسهم في بناء وتعزيز البنية الاجتماعية والاقتصادية للعراق، وتطوير قدرات الشباب ومشاركتهم في سوق العمل، فيساعد لتقليل الفوارق الاجتماعية وتعزيز العدالة في المجتمع.

الكلمات الدالة: *: التنمية، التعليم، التربية والتعليم، تشريع القوانين.*

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

المقدمة

ان دور التنمية وتشريع القوانين في العراق تعكس التحديات التي تواجه نظام التعليم في العراق، مع التركيز على اهمية التنمية وتشريع القوانين كأدوات حاسمة لتحقيق جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في البلاد، وهذا يدعو الى ابراز الحاجة الى التفاهم والعمل المشترك بين الجهات المعنية والقواين الملائمة للتركيز على تطوير البنية التحتية للتعليم، مع تحسين مهارات وكفاة المعلمين، وتوفير فرص متساوية للتعلم للطلاب في جميع أنحاء العراق، تعد جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية من الأهداف الأساسية لأي نظام تعليمي ناجح ومتقدم فيواجه نظام التعليم بالعراق تحديات عديدة تعوق تحقيق هذه الأهداف الحيوية. ولتحقيق جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، يلعب دوران التنمية وتشريع القوانين دوراً حاسماً في الوصول إلى التغيير المطلوب في النظام التعليمي. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التنمية وتشريع القوانين في تحقيق جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق وتحليل الأثر المحتمل لهذا الدور.

- **اهمية البحث:-**

ان تحقيق جودة وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق له أهمية كبيرة من العديد من النواحي، فيعد التعليم ن أهم أدوات التنمية، حيث يسهم في بناء وتعزيز البنية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. من خلال تحقيق جودة وتكافؤ الفرص التعليمية، يمكن تعزيز القدرات البشرية وتمكين الشباب للمشاركة الفعّالة في سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة، إضافة الى عزيز المساواة والعدالة فهو حقًا أساسي لجميع الأفراد، ويجب أن يكون متاحًا ومتساويًا للجميع على اختلاف انتماءاتهم، وايضا رفع مستوى المعيشة من خلال توفر الوظائف المناسبة لهذه الكفاءات مما يساعد على رفع المستوى المعيشي للافراد، وبالتالي تعزيز الامن والاستقرار في البلد.

- **هدف البحث:-**

تهدف الدراسة للتعرف على الواقع التعليمي في العراق واثر القوانين التشريعية في انشاء والنهوض بواقع تعليمي متطور من خلال خطط تنموية، والتعرف على الخطط التنوية في العراق وكيفية تطبيقها لتحقيق صورة المعيشة المناسبة للانسان العراقي الذي يجب ان يكون غاية التنمية ووسيلتها، مع تبيان اهمية جودة التعليم ومتطلبات التنمية لتحقيق التطور في المجتمعات.

- **اشكالية:-**

ان الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق، والظروف المعيشية والسياسية قد اثرت على واقع التعليم في العراق، فقد نشأت عدة اشكالات أثرت على الواقع التعليمي في العراق، لذا فنحن بحاجة للاجابة على عدة تساؤلات:

1.اهمية جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق.

2.دور التنمية في تحقيق جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق.

3.دراسة أثر التنمية وتشريع القوانين في تحقيق التغيير المطلوب في النظام التعليمي في العراق.

- **فرضية:-**

لقد اصبح العنصر البشري يحتل مكانة بارزة في تحقيق التقدم للدول، فرأس المال ليس له اهمية دون وجود العنصر البشري الكفوء، وهذا لا يتحقق الا بوجود عناصر بشرية ات كفاءات تعليمية، لذا اصبح اهم عنصر من عناصر التنمية هو التطور التعليمي، لذا من هذه العناصر المهمة تطور المؤسسات التعليمية، لذا فان دعم المؤسست التعليمية تعد خطوة مهمه للعراق في سبيل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد من خلال خطط وتشريع قوانين تنوية للنهوض بالواقع التعليمي في العراق والحرص على تطبيق ودعم هذه القوانين على ارض الواقع.

- **الاطار المنهجي للدراسة:-**

تم الاعتماد على المنهج التحليلي النظمي كمنهج اساسي للبحث لتحليل المضمون السياسي والاجتماعي للتنمية واثرها على التعليم والقدرة على تحليل المدخلات التي اثرت في بناء السياسة التعليمية وكيفية قيام النظام السياسي والمخرجات التي تمثلت بالقوانين والاتجاهات التي تبنتها الحكومة في هذا الجانب

- **تقسيمات الدراسة:-**

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور وعدة مطالب تناول المحور الاول الاول اهمية جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق ، اما المحور الثاني دور التنمية في تحقيق جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق، ثم تناول المحور الثالث دراسة أثر التنمية وتشريع القوانين في تحقيق التغيير المطلوب في النظام التعليمي في العراق، فالخاتمة والاستنتاجات للدراسة.

المحور الاول: اهمية جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق:-

يعد التعليم عاملاً أساسيًا في تطوير المجتمع وبناء القدرات البشرية من خلال تحسين المستوى التعليمي وتكافؤ الفرص التعليمية، يمكن تعزيز مستوى الثقافة والوعي لدى الناس، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في عملية التنمية وبناء مستقبل أفضل. فإنشاء نظام تعليمي عادل ومتساوٍ يضمن للجميع فرصة متساوية للوصول إلى التعليم والتطور الشخصي والمهني. وبذلك، يقلل من الفوارق الاجتماعية ويعزز المساواة بين الناس، لذا فالعراق من الدول التي تسعى لتحسين وتطوير المستوى المعيشي للبلد من خلال خطط تنموية.

اولا: التحديات التي يواجهها النظام التعليمي في العراق:-

يُعَدُّ الاستثمار في التعليم ضرورةً أساسيةً لتحقيق التنمية البشرية ورفع مستوى النمو والتطور في المجتمعات. فهو يعدُّ أحد أهم العوامل التي يجب توفرها في حال رغبة المجتمعات في النهوض والتقدم على جميع الأصعدة. لذا، فقد لاقى اهتماماً كبيراً من قِبَل المجتمع الدولي، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١]. لكن يواجه العراق العديد من التحديات في نظامه التعليمي:-

1: مشاكل التمويل(وتأثيرها على البنية التحتية والمرافق ونقص التدريب والتطوير المهني):-

ان توفر مصادر التمويل من أهم المسائل لاستمرار المنومة التعليمية وتطورها وادارتها بصورة كفوءة وفعالة، لكن اعداد الموازنة تمر بمراحل مطولة ومعقدة تؤدي عادة الى التأخر عملية الصرف لعدة اشهر من السنة المالية، إضافة الى تعدد الجهات الرقابية على عملية صرف الميزانية التي قد تؤدي الى تضاري بين الجهات هذه، وان مصادر التمويل المسموح بها قانونا تتسم بالمحدودية، فمصادر التمويل الذاتي لا تمثل الا نسبا منخفضة جدا من حجم التمويل المطلوب، وايضا محدودية التمويل الدولي مقارنة باحتياجات التعليم والتربية في العراق[٢]. وان اهم مشاكل التمويل تتمل بنقص الموارد المالية للتعليم وتأثيرها على جودة التعليم وتوفير الموارد الضرورية مثل الكتب المدرسية والمعدات اللازمة. على الرغم من الدور الحيوي الذي يؤديه الاستثمار في التعليم في رفع مستوى التنمية البشرية في البلدان المتقدمة، إلا أننا نشهد عدم استفادة البلدان النامية والأقل نمواً من إمكانياتها المالية الكبيرة في تحسين واقع التعليم من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وهو التعليم، فقد شهدت نسبة التخصيصات المالية لقطاع التعليم في الموازنات الحكومية في الفترة من 2002 إلى 2016 انخفاضاً كبيراً جداً فيما يخص الاهتمام الحكومي بهذا القطاع الحيوي، وقد أثر هذا التراجع ليس فقط على القطاع التعليمي نفسه، بل أيضاً على جميع القطاعات الأخرى، حيث يُعَدُّ التعليم المورد الأساسي للكفاءات والمهارات والقدرات الفنية والعلمية لباقي القطاعات الاقتصادية، وقد انعكس هذا التراجع على تراجع مستويات التنمية البشرية في العراق، حيث حلّ في المرتبة 121 من التصنيف العالمي لمستوى التنمية البشرية في عام 2015[٣].

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في نسبة الانفاق على التعليم العالي والعام من الانتاج المحلي الاجمالي ومن موازنة الحكومة العامة، الا ان ما تم تخصيصه لحد الان لا يلبي احتياجات تطوير البنى التحتيه وتحسين البيئة الدراسية في العراق، كما ان النفقات الجارية تشكل الجزء الاكبر من موازنة التعليم العام، فيما تنخفض النفقات الاستثمارية الى مستويات متدنية جدا، وهذا يقف عائق امام تحسين البنى التحتيه للتعليم العام في العراق، اضافة الى انخفاض في نسب تنفيذ الموازنة بصورة عامة والاستثمارية بصورة خاصة[٤].

ان الانفاق على التعليم في العراق في تغير مستمر مع الزمن، لكنها كانت بدون ايجابية او تأثير على مؤر التنمية البشرية، فالعراق خلال عقد السبينات والثمانينات من القرن الماضي صنف من الدول ذات الدخل المتوسط العالي وامتلاكه اقوى نظام تعليمي في المنطقة العربية، لكن خلال بداية التسعينات بسبب ما يمر به العراق وما زال من الدول التي تعاني من نظام تعليمي متدهور على الرغم من نسبة

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

الانفاق عليه بمبالغ طائلة لكن دون جدوى بسبب عدم كفاءة اداراته تخصيصها او صرفها او عدم وجود نام رقابي كفوء قادر على مراقبة اوجه الصرف من اجل الارتقا بالمؤسسة التعليمية والوصول الى ما وصلت اليه الدول المتقدمة او حتى المجاورة[٥].تُعَدّ البنية التحتية الضعيفة واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها نظام التعليم في العراق. فالعديد من المدارس تعاني من نقص في المرافق الأساسية مثل الفصول الدراسية والمختبرات والمكتبات. هذا يؤثر على جودة التعليم ويقيد قدرة المدارس على تقديم تجربة تعليمية فعّالة وشاملة.

2: نقص التمويل للمباني الملائمة للتعليم و تعزيز التدريب المستمر وتوفير فرص تطوير مهني للمعلمين لتحسين مهاراتهم وتبني أفضل الممارسات:-

يلاحظ النقص الواضح في عدد الابنية المدرسية والجامعية وارتفاع نسبة الاكتظاظ في القاعات والصفوف الدراسية، وتوزيع الهيئات التدريسية بشكل غير مناسب مع تدني الجانب النوعي في مؤهلاتهم ومهاراتهم والبيئة المدرسية والجامعية الغير مناسبة، والنقص الهائل في التجهيزات والبنى التحتية للمدارس والجامعات في العراق، وهو نفس الحال بالنسبة لمدارس التعليم المهني والموهوبين وصفوف التربية الخاصة ومراكز محو الامية على الرغم من الجهود المبذولة للقضاء على الامية لكنها اهم مشكلة تواجه قطاع التربية والتعليم في العراق فهي تحتاج الى تضافر جهود كافة المؤسسات الحكومية في الوزارات المختلفة والمنظمات غي الحكومية ذات العلاقة بالتعليم والتربية[٦].

على الحكومة العراقية العمل على تطوير قدرات المعلمين وتوفير برامج التدريب والدورات التعليمية لهم لتمكنهم من تحديث أساليب التدريس وتطبيق أحدث التقنيات التعليمية، كما يجب أن تشجع الحكومة العراقية الأساتذة والخبراء في مختلف المجالات على المساهمة في تحديث المناهج التعليمية وتوفير الوسائل التعليمية اللازمة، ان سوء المناهج التعليمية وافتقار الوسائل التعليمية من أهم التحديات التي تواجه النظام التعليمي في العراق، ومن أجل تحسين مستوى التعليم ورفع جودة التعليم في العراق يجب على الحكومة العراقية والجهات المسؤولة عن النظام التعليمي، والعمل بجدية وتكثيف الجهود لتحديث المناهج التعليمية وتوفير الوسائل التعليمية اللازمة للطلاب، وتطوير البنية التحتية وتحديث قدرات المعلمين وتوفير الدعم اللازم لهم، فقط بتلك الخطوات، يمكن القضاء على سوء التعليم في العراق وتحقيق مستوى تعليمي يليق بمكانة العراق في المنطقة[٧].

3: التحديات الأمنية والاجتماعية والاستقرار:-

تتعرض المدارس في العراق أيضاً للتهديدات الأمنية والسياسية. فالبعض منها تعرض للتدمير والتخريب، ويتعرض الطلاب والمعلمون للعنف والتهديدات الأمنية. هذا يؤثر سلباً على بيئة التعليم ويعوق عملية التعلم وتطوير المهارات، لقد عانى العراق وخاصة بعد عام 2003 من تخريب ونهب وتدمير لكافة المنشئات الاقتصادية والبنى التحتية نتيجة الغزو الامريكي للعراق، مما جعل الوضع اسوء مما كان علية في فترة تسعينات القرن الماضي وعلى الرغغم من برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء الا ان النظام التعليمي والمعيشي لم يتحسن، وبعد عام 2003 فإن الحكومات المتعاقبة لم تساعد على تحسين الوضع التعليمي في العراق نتيجة الانشغال بالوضع الامني المتزعزع وزيادة الصرف الحكومي على القوات الامنية اكثر من بقية القطاعات ومن ظمنها التعليم، فقد احتل العراق للمدة ما بين 1990-2017 المركز 76 من اصل 128 دولة في تقرير التنمية البرية للامم المتحدة[٨].

4: التحديات التكنولوجية:-

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دوراً مهماً في تطوير التعليم، ولكن هناك تحديات في توفير البنية التحتية التقنية والتدريب اللازم للمعلمين والطلاب لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعال. ان الاهتمام بقطاع التعليم ينعكس بشكل إيجابي ساعد على التنمية البشرية للمجتمع وزيادة قدرة الافراد العمل والانتاجية المرتفعه، فإن دعم القطاع التعليمي وخاصة المؤسسات الجامعية والمعاهد المتطورة لتساعد على تخريج الايدي الفنية او الابتكارات الحديثة والتكنولوجيا، مع الاهتمام بالاساليب الحديثة في التعليم مع الاهتمام بإعداد كوادر تعليمية مؤهلة المواكبة لعملية تطور التعليم

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

الحديث عالميا، كتطبيق التكنلوجيا الحديثة في كافة الاختصاصات من أجل الحصول على عواد تفوق ما تم انفاقه في المستقبل القريب، فرأس المال البشري هو أهم منتج لتقدم المجتمعات من خلال تقديم الافكار والابتكارات الحديثة الخاصة بالقطاع الانتاجي للسلع او تقديم الخدمات[٩].فإن انخفاض مستويات التعليم يترتب عليه انخفاض في مستويات التحصيل التعليمي وبالتالي ارتفاع معدلات الامية والبطالة وهذه من اهم الاسباب لانخفاض الدخل، فحسن الاستثمار يتمثل بالتعليم والتدريب الذي يعطي مهارة، فالتعليم الادارة الرئيسية لتطور راس المال البشري وزيادة الانتاجية، مما ينعكس على زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة، فالتعليم هو وسيلة الوقاية من الفقر الاقتصادي[١٠].

5: التحديات الاجتماعية والثقافية الجغرافية والوصول:-

توجد تحديات في الوصول إلى التعليم في المناطق النائية والمحرومة والمناطق الريفية وتوفير وسائل النقل المناسبة والبنية التحتية للوصول إلى المدارس في جميع المناطق. لذا تعد العوامل السكانية من أهم التحديات للمخططين في مجال التربية والتعليم العالي، بسبب النمو السكاني المتسارع وخاصة الفئات العمرية في سن التعليم، وهذا ما يتميز به العراق، فالزيادة السكانية في مناطق العاصمة بغداد كانت واضحة بالنسبة لبقية المحافظات والمناطق النائية والاطراف، نتيجة للوضع الامني والسياسي، فتشير التقديرات السكانية لعام 2009 ان عمر 15 سنة يشكلون نسبة (42,9٪) اي ثلث السكان من الفئات الموازية لمرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط والاعدادي، بالاضافة للاعمار الموازية للتعليم الجامعي والتقني تشكل 47,7٪ من اجمالي عدد السكان، وهي نسبة كبيرة تعكس اهمية المسؤولية لتحقيق فرص التعليم للجميع والنهوض بالمستوى التعليمي[١١].

ومن التحديات الاجتماعية والثقافية التحديات المتعلقة بالتمييز الجنسي والثقافي والتحديات التي يواجهها الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على فرص التعليم المتاحه، كما ان من أهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم في العراق في الوقت الحاضر يكمن في تدني معدلات الالتحاق مع تدهور نوعية التعليم معبرا عنه بأرتفاع معدلات الرسوب، والتسرب في الدراسة خاصة للعديد من النساء في بعض المحافظات، مع تباين مستويات التعليم بين المحافظات وارتفاع تكاليف التعليم، مما انعكس على الاستقرا الاقتصادي والامني على الواقع التعليمي[١٢].

ثانيا:التحديات التي تواجه جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق:-

العراق من الدول التي لا تلبي الحد الأدنى من المعايير الدولية لتمويل التعليم المتفق عليها، والذي دعت له التنمية المستدامة في هدفها الرابع الدول إلى تخصيص ما لا يقل عن 15-20٪ من اجمالي الانفاق على التعليم، وبحسب دراسات اليونيسف والبنك الدولي ووفقاً للمعدلات الحالية للالتحاق بالمدارس،اذ من المتوقع أن يتمكن الطفل العراقي من إكمال 6.9 سنوات فقط من التعليم المدرسي مقارنةً بـ 11.3 سنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وإذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار مقدار التعلم الذي يحصل عليه التلميذ فعلياً مُقاساً من خلال الاختبارات المعيارية فإنه يحصل على ما يعادل 4 سنوات دراسية فقط بالمقارنة مع 7.6 سنة لدول المنطقة، ونتيجة لذلك فإن 2.9 من مجموع 6.9 سنة يمضيها الطفل العراقي في المدرسة (أي 40٪) تُعد ضائعة ولا تُترجم إلى مهارات إنتاجية يحتاجها عندما يلتحق بصفوف القوى العاملة، وتخفي هذه المعدلات تفاوتات كبيرة ترتبط بالموقع الجغرافي والحالة الاجتماعية والاقتصادية، في حين تتراوح ساعات التدريس في المدارس التي تعمل بنظام الدوام الواحد او الدوامين بين 543 و634 ساعة في السنة، ويبلغ متوسط وقت التعليم لطلبة المرحلة الابتدائية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نحو 794 ساعة سنوياً، وتُفيد الدراسات إلى إن 13٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات يمضون على مسار سليم في اكتساب مهارات القراءة والكتابة [١٣]. كما من اهم التحديات التي تواجه التعليم [١٤]:

1.قلة مراكز البحوث والاكاديميات التطبيقة والمهنية والفنية مع الافتقار الى المناهج العلمية الحديثة في التربية والاساليب والطراق واعتماد أسلوب الحشو الذهني.

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

2.عدم وجود تشريعات تدعم تطور الملاكات العلمية والتقنية وتطور العمليات التربوية والاكاديمية، بل بالعكس يوجد العديد من القوانين والتشريعات التي تمثل عائق امام تطور الملاكات التعليمية.

3.ضعف المناهج العلمية والتقنية وعدم استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية البشرية.

4.ضعف وسائل المعرفة الحديثة ووسائل الاتصالات في الأكاديميات والجامعات العراقية.

5.هجرة الكفاءات والملاكات العلمية الكبيرة الى خارج البلاد لعدة اسباب من اهمها الظروف الاقتصادية والمهنية والامنية والعلمية.

6.التهمية الواضح للمراءة والشباب المثق في المجتمع وتراجع فرص الحصول على العمل المناسب مما يؤدي الى اهدار الطاقات البشرية والكفاءات الضرورية لرفد الحركة التنموية في العراق.

كان العراق يعاني من أزمة على مستوى تقديم الخدمات التعليمية على المستويات كافة حتى قبل جائحة كورونا، اذ كانت نسبة كبيرة تحصل على قدر ضئيل من التعليم، وكان العراق يتميز بمعدل مرتفع من فقر التعليم، ومن ثم جاءت جائحة كورونا والتي مثلت تهديداً لملايين الطلاب الذين اضطروا إلى الانقطاع عن دراستهم، ومع بدء إجراءات التباعد الاجتماعي أصيب التعليم بصدمة قوية وأُجبر نحو 10 ملايين طالب وطالبة على البقاء في بيوتهم واللجوء إلى التعليم عن بعد سواءً من خلال استخدام الانترنيت او من خلال استخدام البرامج المخصصة لهذا الغرض[١٥].

المحور الثاني: دور التنمية في تحقيق جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق:-

ان عملية تفعيل النام التعليمي والارتقاء به الى مستوى يواكب تقنيات العصر وطرق التدريس الحديثة لاعداد جيل يفكر ذاتيا لحل المشاكل، وايضا يؤهله للمنافسة في سوق العمل وذلك من خلال التدريب العملي والنري، وايضا ربط المنهج التعليمي بالبيئة واستدامتها وحقوق الاجيال القادمة، وفي هذه الحالة فقط تجد عملية تنمية تنفذ بكفاة من منفذيها ويقودها بوعي ومسؤولية، وهذا يساعد على الارتقاء بالمجتمع لعيش حياة رغيدة وبمستوى معيشي عالي، وها يتحقق من خلال اعداد خطط تنموية للتعليم.

اولا:العمل على تقديم تحسينات في مجال التعليم:-

ان التعليم له اهمية في انشاء الابداع في المجتمع وتحسين فرص العمل وزيادة الانتاجية وايضا رفع المستوى النوعي لحياة المجتمع حيث ان عوائد التعليم تتجاوز المردود المادي الذي يجنيه المعلم ليصل لجميع افراد المجتمع عن طريق الاستفادة من تطبيقاته المتنوعة والعملية التي لايمكن حصرها في جيل او دولة معينة، كما يؤثر التعليم على خصائ المجتع المعرفي، فالتعليم بهدف التنمية المستدامة يسهم بهور وجه جديد للتعليم فهو يساهم في تطور التعليم ويستوعب الجميع بدون استثناء وذلك باستناده على المبادئ والقيم والممارسات للتغلب على التحديات المستقبلية بشكل اكثر فاعلية، والتعليم من اجل التنمية يساعد المجتمع على التصدي لكافة المشكلات مثل تغير المناخ والطاقة والمياة والتخفيف من حدة الكوارث والمخاطر الصحية والتنوع البيلوجي وانعدام الامن الذي يعد الاساس لتنمية فكر اقتصادي جديد[١٦].

من اهم الوسائل لتقديم التطور والتقدم في مجال التعليم هو تطوير المجال التكنلوجي والاتصالات ومواكبة التطور العالمي في هذا المجال. فبعد عام 2003 دخل التطور التكنلوجي للعراق واستخدان التقنيات الحديثة في دوائر الدولة والتركيز على تدريب العاملين وتحسين مستويات مهاراتهم، فقد أظهرت المؤشرات ان نسب العوائل التي تمتلك حاسب شخصي قد بلغت (18.1٪) لعام 2008، والاستخدام الواسع للانترنت بنحو 32 شخص لكل الف من السكان لعام 2007، ودخول الهاتف المحمول بنسبة 39هاتفا لكل الف شخص من السكان[١٧].

فقد شكلت لجنة التربية والتعليم العالي بنا على طلبه هيئة الرئاسة لجنة الفلسفة والاهداف التربوية وتم اختيار ثلاثة اعضاء للجنة واستقبلت وفدا من نقابة المعلمين العراقية المستقلة، لمناقشة وضع المعلمين ورواتبهم[١٨].

كما تم استحداث وزارة العلوم والتكنلوجيا لعام 2003، كجهة حكومية مسؤولة عن تطور التقنيات واستخدامها في كافة المجالات،

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

وسعت الحكومة العراقية التي تبني المزيد من نظام الحكومة الالكرتونية، فعلى الرغم من الفجوة الالكترونية التي يعانيها العراق الا ان هناك جهود مبذولة لإدماج التقنية في المجتمع والافادة من مزايا استخدامها، فهناك فرص كبيرة لإستخدام التقنيات في مجال التربية والتعليم كافة، وخاصة مع توافر الكفاءات العراقية المؤهلة للعمل بهذا المجال مما يتيح فرصة اخرى للافادة منها في ها القطاع[١٩].

ان العراق يحتاج الى فلسفة جديدة للمناهج وايضا ارادة سياسية كبيرة لتنفيذ تلك السياسات وتحقيق النتائج، وعلى الرغم من وجود المبادئ الاساس للديمقراطية في المنهج ولكن العملية التربوية ليست عملية بسيطة لكنها دراسة فسيولوجية للعقل البشري، وكيفية جعله يدرك لتلك القيم وذلك من خلال التكرار والسهولة في المصطلحات ومحاولة بيانها مما يؤدي بشكل او باخر الى تنشئة حقيقية للمواطن، فضلا عن الحاجة الماسة لمناهج تحاكي الواقع وتتعامل معه من اجل ان تمس تلك المناهج الحياة العامة للطالب، وايضا مسألة التراكمية في المنهج التي تؤثر سلبا ليس في التنشئة السياسية بل تؤدي الى الرسوب والفشل، وهذه بداية الكارثة في التنشئة فمثلا من ناحية المنهج في دراسة الدين والتاريخ لاسيما التاريخ الذي يبدأ من صدر الرسالة وهنالك معوقات لابد للتربويين من فهمها ومعالجتها بهدوء وحكمة[٢٠].

ان التعليم بهدف التنمية المستدامة يسهم في المقاربة المتهجية التي تعمل لبناء مجتمعات قادرة على الاستدامة والتكيف وتجديد نم التعليم ونوعيتها، كما يجعل كافة القطاعات التعليمية النظامية وغير النظامية والرسمية وغير الرسمية ولكافة القطاعات المجتمع تشارك بعملية التعلم، كما ان التعليم بهدف التنمية المستدامة يستند يستند الى التسامح والعدالة والانصاف، ويعزز مبدأ المساواة بين الجنسيين، والتخفيف من وطأة الفقر وزيادة التلاحم الاجتماعي ويؤكد على اهمية العناية بمباد النزاهه والسلامة[٢١].

ثانيا: توضيح أهمية دمج برامج التنمية في القطاع التعليمي وكيفية تحسين البنية التحتية وتوفير الموارد المالية اللازمة:-

ان النظام التعليمي في العراق يعاني من الافتقار إلى الوسائل التعليمية المناسبة و خاصة في المناطق الفقيرة والنائية، فعدم توفر وسائل التعليم المناسبة قد يؤدي إلى تراجع مستوى التعليم وايضا انخفاض معدلات النجاح للطلاب، ويعود هذا بشكل مباشر إلى عدم الاهتمام بالنظام التعليمي، وعدم تخصيص الموارد اللازمة لتطويره، ولحل هذه المشكلات يجب على الحكومة العراقية والجهات المسؤولة عن النظام التعليمي، والعمل على تحديث المناهج التعليمية وتوفير الوسائل التعليمية المناسبة للطلاب، ويجب توفير بيئة تعليمية مناسبة وجذابة للطلاب، وتشجيع الأساتذة على تحديث أساليب التدريس واستخدام التقنيات الحديثة في التعليم لتحفيز الطلاب على الإبداع والتفكير النقدي، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون تخصيص الموارد اللازمة للنظام التعليمي وتطوير البنية التحتية بما في ذلك بناء وتجهيز المدارس بالوسائل التعليمية اللازمة، وتوفير الكتب الدراسية والأجهزة الحاسوبية والإنترنت[٢٢].

من اجل تحسين المحور التعليمي والعلمي في العراق يتطلب عدة امور[٢٣]:

1.لابد من إيجاد سياسية عادلة ومتكاملة قامة على تكافؤ الفرص في مسالة البعثات الدراسية وارتباطها بشكل اساسي بالحاجات المحلية للبلد والاهتمام الجاد بها لكونها في النهاية تصب في مصلحة البلاد التنموية المستقبلية.

2.وللنهوض بالواقع التعليمي لابد من اجراءات جذرية في المؤسسات التعليمية كظرورة اتساع رقعة التعليم في العراق ورفع كفاءات العمل في المؤسسات التعليمية والثقافية من خالا التشجيع على الاسهامات التربوية وتطوير تلك المؤسسات، تدريب الملاكات التعليمية وتطويرها وفق احدث الاساليب والمعايير المعتمدة دوليا.

3. تطوير المناهج التعليمية والتقنية واستجابتها للتحديات المعاصرة، ويمكن الاستعانة بالخبرات المحلية التي اطلعت على اخر التطقرات في هذا المجال، ولا مشكلة من الاستعانة بالخبرات العالمية شرط ان لا تتقاطع مع ثقافة وهنية المجتمع العراقي.

4. الاستعانة بالتكنلوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات التي تساعد في تحسين ادا المؤسسات التعليمية، وذلك من خالا بناء القدرات في

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

العلوم والتكنلوجيا والابتكار، ووضع خطط وبرامج لتحويل المجتمع الى مجتمع معلوماتي من خلال دمج التكنلوجيا الجديدة مع استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.

فمدارس اللافية الثالثة قد تغير دورها جذريا من خريجي مؤسسة تهدف دائما الى تخريج عاملين وموظفين يعملون في اطار نظم جامدة ويلتزمون بقواعد جامدة الى مدرسين يقومون بوظيفة رجال اعمال ومديري مشاريع ومحللين للمشكال ووسطا استراتيجيين بين المجتمع والمدرسة، وايضا محفزيين لأبنائهم ويكتشفون فيهم مواطن النبوغ والموهبة والعبقرية، اضافة لدورهم كوسيط نشط في العملية التعليمية، فالعلاقة بين التكنلوجيا والتعليم علاقة تكاملية يتوقف نجاحها على تناغمها واتساقها معا، فالطلبة يتعلمون وفق اساليب تكنلوجية حديثة ويلمون بطريقة التفكير المنهجي القائم على البدائل والاحتمالات واطلاق الافكار اللانهائية، فالاجيال القادرة تتشكل ليس فقط للتعامل مع الجديد في التكنلوجيا المعلومات والاتصالات ولكن ايضا الامور المناسبة لحاجات المجتمع[٢٤]. لذا لابد من وضع استراتيجية واضحة لتحفيز القدرات البرية على الانجاز والتطور من خلال المؤسسات التعليمية، لذا لابد من تطوير راس المال الاجتماعي (البنى التحتية) ومؤسسات تشريعية متجددة تهيء الفرص الحقيقية لتصحيح مسارات التنمية البشرية في العراق، فحسب ما ورد عن وزارة المالية العراقية ان نمو مستهدف قدره(8٪) وموازنة تزيد عن مئة مليار دولار خلال عام 2012 سيكونان خياريين حقيقيين لإعادة التنمية البشرية في العراق الى الواجهة الدولية، لكن هذه الموازنة والتي بعدها لم تحقق تقدم ملموس في مجال التنمية البشرية[٢٥]. يساهم التعليم بدور هام لتحديد السبل التي يتوجب على الاجيال القامة ان تتعلمها وكيفية تصديها للتعقيدات التي تواجهها التنمية المستدامة، فالتعليم يجب ان يؤهل جيل من ذوي المؤهلات العالية ومواطنين مسؤولين وقادرين على اشباع حاجات المجتمع البشري في كافة انشطة المجتمع البشري، كما ان توفر فرص التعليم مدى الحياة يساهم في تقدم المعارف والعلوم ونشرها كبحوث علمية كما يساهم في توفير مجتمعات متخصصة ذو خبرة تساهم في مساعدتها في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي كجز من الخدمات والدور الذي تمارسه في تطور المجتمع المحلي[٢٦].

المحور الثالث: دراسة أثر التنمية وتشريع القوانين في تحقيق التغيير المطلوب في النظام التعليمي في العراق:-

ان لتشريع القوانين في الدول لها اكبر الاثر في انشاء مجتمع متوازن ومزدهر، ومن اهم القوانين التي تؤثر على المجتمع هي القواني الخاصة بالتعليم التي تسهم في بناء جيل متعلم يعمل على ازدهار المجتمع وتقدمه وازدهاره، وهذا يتم بوجود قوى سياسية تدعم هذا المشروع.

اولا: الواقع السياسي وتاثيره على التعليم في العراق:-

ان اي واقع سياسي له اثر واضح في حياة الدول من مختلف الجوانب، ومن اهم هذه الجوانب الجانب التعليمي، فالعامل السياسي يشكل تحديا واضحا لقطاع التعليم والتربية في العراق والذي يتمثل في عدم استقرار الاوضاع الامنية واستمرار الصراعات السياسية مما ادى لغياب رؤية وطنية مشتركة لمستقبل التعليم وتحديد اهداف استراتيجية واضحه تتفق عليا القوى السياسية كافةلبنا استراتيجية وطنية مرتبطة بتوقعات زمنية لتحقيق تلك الاهداف[٢٧]. كما ان السلطة السياسية في العراق سابقا وحاليا تعمل على التاثير في المناهج، فتتصف السياسية التعليمية في العراق شأنه شأن الدول العربية بالجمود ولا تخضع للتطوير والتحديث وكانها من الثوابت العقائدية، ومن المالح هنا ان التغيير لا يحدث في الغالب نتيجة لاعتبارات استراتيجية او فلسفية، وانما تأتي استجابة لمتغير طارئ او رغبة او اجتهاد او حدث عالمي او رؤية شخصية للقيادة العليا في الهرم الاداري، وفي حالة تتغير هذه القيادة يتلاشى التغيير والاصلاح، فهو يرتبط بالشخص اكثر من ارتباطه باستراتيجية او توجه مؤسسي نابع من حوار وطني تشارك فيه القوى الحية وذات الرؤى والرؤية داخل المجتمع[٢٨].

ومن اجل الوصول لحقيقة تدهور وارتباط التعليم في العراق بالسياسية، قامت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي بوضع ستراتيجية للتعليم في العراق، ومن هنا تجدر الاشارة الى ان وضع الاستراتيجية ليس هدفا لذاته بل هو

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

وسيلة لتحقيق الاهداف التربوية (تدريب الطلبة على التفكير الصحيح ليتفهموا معنى الحكم الديمقراطي ويعرفوا حقوقهم وواجباتهم سعيا لبناء المواطن الصالح وتنمية حرية الفكر والرأي واحترام اراء الاخرين، و تعزيز مفاهيم الانتماء الوطني في المناهج والكتب المدرسية اثناء مراجعتها لاعدادها للطباعة وبخاصة كتب التربية الوطنية)[٢٩]. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف لابد من وجود الارادة السياسية لتوفير متطلبات التنفيذ من مستلزمات التعليم وموارد مالية ومدارس لائقة وكافية ومجهزة بالشكل الذي يجعلها اداة جذب للطلبة ولاسيما على مستوى التعليم الابتدائي وايضا توفير العدد الكافي من المعلمين المدرسين الذين تم تدريبهم واعدادهم بالمستوى المنافس للاهداف التي تسعى الاستراتيجية الى تحقيقها، ولكن غياب الرؤية الوطنية واستمرار حالة عدم التوافق السياسي قد يجعل من الصعوبة الوصول الى اتفاق وطني حول طبيعة المناهج التعليمية التي باتت بحاجة الى التطوير والتغيير لمختلف المراحل الدراسية[٣٠].

وقد اكد وزير التربية السابق محمد اقبال من خلال المؤتمر الذي اقامته وزارة التربية العراقية بالتعاون مع اليونسيف التابعة للامم المتحدة تحت شعار (التربية الايجابية مدخل واعد لتعزيز تعلم الاطفال وثقتهم بانفسهم) اذ اشار الى ان العداونية و العنف نتيجة العلاقة غير المتكافئة بين المجتمع والافراد ادى الى الحاق الضرر النفسي والمادي والمعنوي، واكد المؤتمر على دور اليونسيف في انشاء المدارس الصديقة للطفل المستندة على المدرسة اللامركزية[٣١].

ان غياب الرؤية الوطنية الواضحة واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي كل هذا جعل من الصعوبة للوصول الى اتفاق وطني حول طبيعة المناهج التعليمية، التي باتت بحاجة ملحة الى التطوير والتغيير في مختلف المراحل الدراسية على ان يتم هذا التغيير في اطار التنمية البشرية وبما يتناسب مع الاهداف التنموية ومتطلبات سوق العمل[٣٢]. ولتحقيق ذلك يرى الباحثين ان غاية المدرسة الحديثة هو لانشاء مواطن اجتماعي يقدر على العمل و التفكير والانتاج والمشاركة في العلاقات الاجتماعية والمساهمة في بناء المجتمع وتقدمه وذلك يتم عن طريق تنمية قدراته ومعاونته على تمثيل ثقافة مجتمعه في صورة محسنة عن طريق تفاعله مع الجماعات، او اكتسابه للصفات الاجتماعية التي تؤهله للعيش في مجتمعه، ويتحقق ذلك عن طريق توافر مناخ تعليمي سليم يساعد الفرد على اكتساب تلك الصفات الاجتماعية وفي هذا الاتجاه يرى محمد منير مرسي ان المدرسة الحقة هي التي يسيطر عليها مناخ ايجابي سليم ويشعر التلاميذ بارتياح لحضورهم اليها[٣٣].

ثانيا: دور تشريع القوانين في تحقيق جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق:-

اما المادة 34 / اولا من الدستور فقد نصت على ((التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل مكافحة الأمية))، ونصت المادة 34 ثانيا منه على: ((التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله)) ، اما المادة 34 / ثالثا فأشارت الى : ((تشجيع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الانسانية وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ))، ما يرد في الدستور العراقي كلام جميل لو تم تطبيقه فعلا، ولكن الدولة اليوم ابعد ما تكون عن هذا الأمر فهي عدوة البحث العلمي والتفوق والابداع ، و حسب تقرير منتدى دافوس الاقتصادي فإن ثلاثة ملايين طفل في العراق لا يرتادون المدارس فاين هو تطبيق المادة 34 من الدستور العراقي المشار اليها آنفا؟ وفكيف سنبني الوطن مستقبلا بدون التعليم المتطور؟[٣٤]. وجاءت المادة السابعة من مشروع الاعلان العراقي لحقوق الانسان لتبين:(ان الدولة تكفل حق التعليم للجميع على ان يكون الزاميا في المرحلة الاساس ومجانيا في جميع المراحل بهدف إنما شخصية الانسان إنماء كامل والى تعزيز واحترام حقوق الانسان)، وهذا التوجه يدعم مختلف المواثيق الدولية المتعلقة بالتعليم والتربية التي قام العراق بتبنيها، مثل "الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948" الذي تم التأكيد فيه على ان التعليم حق اساس للجميع، وإعلان حقوق الطفل الذي يأكد حق كل طفل بالتعليم، والاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز العنصري 1956، واعتماد مبدأ التمييز العنصري بالتعليم، والاتفاقية الدولية لإزالة جميع اشكال التمييز العنصري ضد المرأة 1981 والداعية لإزالة التمييز ضد النسا والى حقوق متساوية في التعليم، إضافة

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

للمبادرات الدولية للتعليم ومحو الامية والطفولة المبكرة والتعليم المهني والتقني وذوي الاحتياجات الخاصة، كما أكدت أهداف الالفية الجديدة على نشر التعليم لكونه حق للجميع، وان مواد الدستور العراق لعام 2005 (المادة 41 و43 و84) إضافة للمواثيق الدولية تشكل الاساس في تطوير ودعم استراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق [٣٥]. فقد نصت المادة 41 من الدستور العراقي لعام 2005:" العراقيون احرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون" ، كما نصت المادة 43 اولا:" تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق ألأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون."، ونصت المادة 84:"ينظم بقانون تكيل الوزارات ووظافها واختصاصاتها وصلاحيات الوزير"[٣٦]. فقد جات هذه القوانين لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ومن ظمنها مؤسسات التربية والتعليم. فقطاع التربية يخضع لمنظومة متكاملة من الانظمة والتشريعات والقوانين التي تحدد عملها، فوزارة التربية هي المسؤولة عن رسم السياسية التربوية وتهيئة المستلزمات الضرورية لذلك، التي تنص على ان التعليم حق مكفول للجميع ومجاني لكافة المراحل والزامي للمراحل الابتدائية استنادا للمادة 14 من الدستور[٣٧]. وتُشير التقديرات إلى إن هناك زيادة في الأجر تصل إلى 9٪ عن كل عام إضافي من التعليم، وقد حققت الكثير من دول العالم تقدماً هائلاً في هذا المجال من خلال ضخ استثمارات ذكية وفعالة لتعليم الافراد من أجل الحصول على جودة وكفاءة عالية في مجال تقديم الخدمات التعليمية، والعراق من الدول التي أقرت بأهمية التعليم وصادقت على العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية في هذا الاتجاه، وسن الكثير من القوانين والتشريعات الخاصة بالتعليم، وقد شهد البلد إبان ثمانينيات القرن الماضي تطوراً بارزاً في نظامهُ التعليمي، وكان يتمتع بمكانة مرموقة على الصعيدين العالمي والاقليمي[٣٨].

وقد نص الدستور العراقي الجديد في المادة (34/أولاً) من الدستور العراقي على إن (التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحقٌ تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية)[٣٩]. إلا إن عقود من تفاقم الصراعات وعدم الاستقرار الامني والسياسي والحروب وتصاعد وتيرة العنف والارهاب وغياب الاستثمارات أعاقت وبشدة حصول الافراد على التعليم الجيد، وأضعفت سنوات الصراع قدرة الحكومة العراقية على تقديم خدمات تعليمية جيدة للجميع، وأدى العنف والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية إلى تعطيل تقديم الخدمات التعليمية، وتُشير البيانات إلى إن هناك أكثر من 3 مليون طفل عراقي في سنّ الدراسة خارج المدرسة[٤٠].

وقد اصدر مجلس النواب العراقي قانون رقم (23) لعام 2011 للقضاء على الامية وتعليم وي الاحتياجات الخاصة، فعلى الرغم من ان القوانين التي يسير عليها النظام التعليمي في العراق قد ضمنت حق التعليم للافراد من وي الاحتياجات الخاصة او فئة الموهوبين بدءا من قانون التعليم اللزامي (رقم 118 لعام 1976) وقانون وزارة التربية (رقم 34 لعام 1998) وقانون مدارس الموهوبين لعام 1985، والتعليمات المعتمدة في صفوف التربية الخاصة وبما يتناسب وحقوق الانسان وبما نسجم مع بنود الدستور العراقي الا ان الاحصاءات تشير الى قلة عدد الصفوف او المداس المخصصة لهه الفئات، بالاضافة الى العجز في الابنية المدرسية للمراحل الدراسية كافة الى تزايد نسب التلاميذ في الصفوف بالاضافة الى انخفاض نسبة التعليم في المدارس المهنية اقل الى 5 طلاب لكل استاذ، اما التعليم العالي على الرغم من زيادة عدد ابنية الجامعات الاهلية الا ان التركز في بعض جامعات مثل جامعة بغداد دون اخرى فلم يزل دور التعليم الجامعي الاهلي محدود مقارنة بالتعليم الحكومي[٤١].

ان الدول ترعى التعليم كونه الاساس لرقي وتطور المجتمعات وتقنينه في الدستور هو ركيزه اساسية تتطابق مع تطلعات المجتمعات والنص الدستوري يؤكد على انه الزامي، وتنص المادة (11) من قانون وزارة التربية ذي العدد 22 لعام 2011" ان التعليم الابتدائي عام وموحد والزامي للذين يكملون السادسة من العمر لدى بدء العام الدراسي او في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من نفس العام"[٤٢]. وان كلمة الزامية تعني انها عملية واجبة الاتباع ومستمرة، واذا رجعنا للانظمة المعمول بها حاليا نرى ان نظام المدارس الابتدائية ذي العدد 30 لعام 1978 المادة الثالثة المدرسة الابتدائية (شاملة

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

الاطفال الموجودين جميعهم في محيطها وتخضع لقبولهم على اختلاف قدراتهم واستعداداتهم واحوالهم الاجتماعية والاقتصادية بدون أي تمييز تحقيقا لجهودها في سبيل توطيد للوحدة الوطنية وتكوين مجتمع يسوده التعاون والتضامن بين المواطنين)[٤٣].

اما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد تضمت منظومة من التشريعات والقواين الخاصة بها لتحدد نشاطها، فهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ سياسات الدولة التعليمية والثقافية والتكنلوجية في نطاق المؤسسات الاهلية والحكومية، وتضمنت التشريعات مجانية الدراسة لجميع الطلبة في كافة المراحل الدراسية الصباحية الحكومية، وربط الجامعات بالمجتمع بواسطة المكاتب الاستشارية، مع توفير فرص تحسين دخل الهيئات والجامعات التعليمية من خلال اشتراكها في البرامج والدراسات المختلفة، والتشجيع على انشاء جامعات أهلية باشراف وزارة التعليم العالي، لكن هذه القوانين تعاني من قلة المرونة واليات التعديل المعقدة وتقادمها وعدم مواكبتها للتغييرات في القطاع التعليمي الدولي مما يشكل عائق امام تطور الوزارة، فهي لا تمنح الاستقلالية الكافية لتمارس عملها[٤٤]. ويرى عدد من الباحثين ان مشكلة التعليم وسطويته وهيمن توجهات النظام السياسي في عملية التعليم في النظام التربوي العراقي حاله حال الانظمة التربوية العربية يشوبه مشاكل ازلية قديمة، فالسلطوية تتمثل بالعبد المؤسسي التي تعمل على الحد من كفائتها وفعاليتها وتعيق تحقيق اهدافها والجو الذي يسيطر على عدد كبير من المؤسسات التربوية هو جو الكبت الفكري الذي يعطل طاقات النمو وقد يؤدي الى رفض الطالب للمؤسسات التعليمية والتربوية بشكل عام، وان التربية في اساليبها وتوجهاتها التي تعمل كثير من الاحيان على تكريس مناخ السلطوية[٤٥]. وفي عام 2023 تم إطلاق مبادرة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2021-2031 التي تهدف[٤٦]:

1.الارتقاء بجودة ومكونات النظام التعليمي العالي بما ينتج خريجيين ذو جودة عالية.

2.ضمان نموذج تمويل مستدام من اجل الجامعات العراقية وضمان بحوث علمية ذات جودة عالية.

3.توفير فرص عمل في التعليم العالي بالاعتماد على متطلبات سوق العمل.

4.تعزيز مهارات الخريجيين التطبيقية ذات العلاقة بإحتياجات سوق العمل الاقليمي والمحلي.

5.ضرورة ضمان نظام تعليمي عالي يتسم بالمرونه والشفافية والمحاسبة والتكامل الجيد.

- **الاستنتاجات:-**

ان نجاح السياسة التعليمية وقدرتها على تحقيق التقدم في المجال التعليمي بضمان التنمية تحتاج لموارد وامكانات اقتصادية كبيرة في بناء المدارس وتأهيل المعلمين..الخ، من مستلزمات لضمان تحقيق اهدافها لذلك فان على النظام السياسي العراقي الانتباه الى ذلك والانتباه الى اهمية السياسة التعليمية وتخصيص نسبة كبيرة من الميزانية لها بدلا من تخصيصها على ابواب اخرى، فجيل العلم هو اساس للديمقراطية وبناء الدولة العصرية والقوية والديمقراطية، وان للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية الاثر الكبير في تعزيز الجانب السلبي على التعليم. كما ان للنظام السياسي دور في انجاح السياسة التعليمية او الحد من نجاحها من خلال ايجاده الحلول المناسبة لمسألة ضعف التوجه السياسي للتعليم وتاثرة بالانتماءات السياسية اوالعرقية او دينية او طائفية تنعكس فلسفتها وايديولوجيتها سلباً على ايديولوجية وفلسفة السياسة التعليمية وان اختلاف تلك الفلسفات سيؤدي الى تشتت فكري لدى الطلبة فضلا عن تغليب المصلحة الفردية عن المصلحة العليا للمجتمع.

كما من اهم الوسائل لتطوير التعليم في العراق الاستفادة من تجارب الدول المشابه لروف العراق السياسية والاساليب التنوية التي استخدمتها لتطوير التعليم في دولها وكيفية تمويل هذا الجانب، اضافة للقوانين التشريعية الملزمة للسلطة السياسية والمواطن التي تشكل حقة التعاون بين مختلف الجهات. فضلا عن مشاكل المنهج والتعديلات فيه وتجاوز ما يثير الفتنة او يعرقل المنهج في زرع وتعميق فكرة المواطنة والهوية الوطنية والمشاركة السياسية وبناء دولة المؤسسات ومشاكل تتعلق بالمعلم في كونه سلطة ام منشئ وغيرها من المشاكل التي تم تسليط البحث حولها من اجل فهمها

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

وتحليلها وايجاد السبل لمواجهتها والتقليل من اثرها السلبي في عملية التعليم.

المصادر

اولا: الدساتير والمعاجم:-

. الدستور العراقي الصادر لعام 2005.

ثانيا: القوانين والقرارات والانظمة والتقارير:-

[1] التقرير الاستراتيجي العراقي (4) لعام 2012-2013، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 2014.

[2] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، الملخص التنفيذي، العراق، نيسان 2012.

[3] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020.

[4] قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011، الوقائع العراقية، العدد 4209، سنة 2011/9/19.

[5] قانون رقم (30) لسنة 1978، نظام المدارس الابتدائية، جمهورية العراق.

[6] مجلس النواب العراقي، انجازات 2006، الدائرة الاعلامية لمجلس النواب، بغداد، 2014

ثالثا: الكتب العربية والمعربة:-

[1] احمد حسين علي واديب منصور قاسم، االساليب الحديثه في التعليم االلكتروني ودورها في تعزيز التعليم الجامعي، كلية السلام الجامعة، العراق.

[2] الطاهر علي موهوب، التنشئة االجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية،العلم والايمان للنشر، االسكندرية، مصر،2011.

[3] سامي عبد المهدي، التربية والتعليم فى العراق تحديات الواقع والمستقبل، مركز الرافدين للبحوث والدراسات التربوية، 2013.

[4] عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ، 2004.

رابعا: الدوريات والبحوث والمؤتمرات:-

[1] حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، المجلد1، العدد 21، 30يونيو/حزيران 2011.

[2] علي عدنان داود، أثر االنفاق على التعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق، مجلة الجامعة العراقية مركز البحوث والدراسات االسلامية، كلية بغداد للعلوم االقتصادية الجامعة، العراق، المجلد 21، العدد2/42، 31 ديسمبر/كانون الاول 2018.

[3] ن والقلم، مجلة فصلية تصدر عن مديرية االعلام التربوي في وزارة التربية العراقية، العدد 14، كانون الاول، 2014.

[4] نور ساطع امين، االنفاق العام على التعليم العالي في العراق واثره في التنمية البشرية/دراسة تحليلية قياسية لفترة(190—2013)/جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد8، العدد2، 2018.

[5] هبة توفيق ابو عودة، دور الجامعات في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج(رؤية علمية في حاظر العراق ومستقبله للتنمية المستدامة)، كلية المصطفى الجامعة، العراق، 27-2021/6/28

خامسا: مصادر الانترنت:-

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

[1] اشكالية المناهج التعليمية في مجتمع متنوع، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:
http://www.annaba.orgnbanews/2009

[2] 2.الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2021-2031، دائرة الإعلام والاتصال الحكومي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 15 آيار 2023، الاستراتيجية-الوطنية-العراقية-للترب/ https://uomosul.edu.iq .

[3] سلطان جاسم النصراوي، التعليم في العراق: تحويل الازمة الى فرصة، شبكة النبأ الالكترونية، السبت 9نيسان 2022، https://annabaa.org/arabic/education/30747

[4] عادل عبد الزهره شبيب، هل يفتقر العراق لمعايير جودة التعليم؟، الحوار المتمدن، العدد6657، 2020/8/25، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=689626

[5] 5.علي الشريفي، التعليم الردئ في العراق اسو من الامية، جريدة الصباح، 2023/5/8، https://alsabaah.iq/76446-.html

الهوامش

[1]) علي عدنان داود، أثر الانفاق على التعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق، مجلة الجامعة العراقية مركز البحوث والدراسات الاسلامية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، المجلد 21، العدد2/42، 31 ديسمبر/كانون الاول 2018،ص336.

[2]) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، الملخص التنفيذي، العراق، نيسان 2012،ص29.

[3]) علي عدنان داوود، مصدر سبق ذكره، ص336.

[4]) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، ص29.

[5]) نور ساطع امين، الانفاق العام على التعليم العالي في العراق واثره في التنمية البشرية/دراسة تحليلية قياسية لفترة(190—2013)/جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد8، العدد2، 2018، ص454.

[6]) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، مصدر سبق ذكره، ص22-23.

[7]) علي الشريفي، التعليم الردئ في العراق اسو من الامية، جريدة الصباح، 2023/5/8، https://alsabaah.iq/76446-.html

[8]) علي عدنان داوود، مصدر سبق ذكره، ص342.

[9]) علي عدنان داوود، مصدر سبق ذكره، ص342.

[10]) حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، المجلد1، العدد 21، 30يونيو/حزيران 2011، ص264.

[11]) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، مصدر سبق ذكره، ص12-13.

[12]) حنان عبد الخضر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص266.

[13]) سلطان جاسم النصراوي، التعليم في العراق: تحويل الازمة الى فرصة، شبكة النبأ الالكترونية، السبت 9نيسان 2022، https://annabaa.org/arabic/education/30747

[14]) حنان عبد الخضر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص272.

[15]) سلطان جاسم النصراوي، مصدر سبق ذكره.

[16]) هبة توفيق ابو عودة، دور الجامعات في التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج(رؤية علمية في حاظر العراق ومستقبله للتنمية المستدامة)، كلية المصطفى الجامعة، العراق، 27-2021/6/28، ص315—316.

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

[17] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، مصدر سبق ذكره، ص18.

[18] مجلس النواب العراقي، انجازات 2006، الدائرة الاعلامية لمجلس النواب، بغداد، 2014، ص19.

[19] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، مصدر سبق ذكره، ص18.

[20] اشكالية المناهج التعليمية في مجتمع متنوع، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:
.http://www.annaba.orgnbanews/2009

[21] هبة توفيق ابو عودة، مصدر سبق ذكره، ص2017.

[22] علي الشريفي، مصدر سبق ذكره.

[23] حنان عبد الخضر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص278-279.

[24] احمد حسين علي واديب منصور قاسم، الاساليب الحديثه في التعليم الالكتروني ودورها في تعزيز التعليم الجامعي، كلية السلام الجامعة، العراق، ،ص488-489.

[25] نور ساطع امين، مصدر سبق ذكره، ص451.

[26] هبة توفيق ابو عودة، مصدر سبق ذكره، ص317.

[27] التقرير الاستراتيجي العراقي (4) لعام 2012-2013، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص375.

[28] عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ، 2004، ص220.

[29] سامي عبد المهدي، التربية والتعليم فى العراق تحديات الواقع والمستقبل، مركز الرافدين للبحوث والدراسات التربوية، 2013، ص3.

[30] التقرير الاستراتيجي العراقي (4)2012-2013، مصدر سبق ذكره، ص75-76.

[31] ن والقلم، مجلة فصلية تصدر عن مديرية الاعلام التربوي في وزارة التربية العراقية، العدد 14، كانون الاول، 2014، ص13.

[32] التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013، مصدر سبق ذكره، ص376.

[33] الطاهر علي موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية،العلم والايمان للنشر، الاسكندرية، مصر،2011،ص59.

[34]عادل عبد الزهره شبيب، هل يفتقر العراق لمعايير جودة التعليم؟، الحوار المتمدن، العدد6657، 2020/8/25، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=689626

[35] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، مصدر سبق ذكره، ص10-11.

[36] الدستور العراقي الصادر لعام 2005.

[37] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، مصدر سبق ذكره، ص19.

[38] سلطان جاسم النصراوي مصدر سبق ذكره.

[39] الدستور العراقي الصادر لعام 2005.

[40]) سلطان جاسم النصراوي مصدر سبق ذكره.

[41] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، مصدر سبق ذكره، ص23-24.

[42] قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011، الوقائع العراقية، العدد 4209، سنة 2011/9/19، ص6.

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 7 , special issue 2024

[43]) قانون رقم (30) لسنة 1978، نظام المدارس الابتدائية، جمهورية العراق، ص5.

[44]) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات 2011-2020، مصدر سبق ذكره، ص20-21.

[45]) 100)عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ، 2004، ص 224.

[46]) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2021-2031، دائرة الإعلام والاتصال الحكومي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 15 آيار 2023، الاستراتيجية-الوطنية-العراقية-للترب/ https://uomosul.edu.iq .

Raghad Hammad Raja, 2024. Towards achieving quality and equal educational opportunities in Iraq: the role of development and law enforcement in achieving the required change. *Journal port Science Research*, 7(special), pp.476-490. https://doi.org/10.36371/port.2024.special.38